A41-WP/411[1]
EC/30
2/8/22

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية — الدورة الحادية والأربعون

اللجنة الاقتصادية

البند ٣٥ من جدول الأعمال : التنظيم الاقتصادي للنقل الجوي الدولي – السياسة العامة

التدابير الاقتصادية للتعامل مع جائحة فيروس كورونا وتأثيرها في النقل الجوي الفنزويلي

(مُقدَّمة من فنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
برعاية من بنما والجمهورية الدومينيكية)

الموجز تنفيذي

تعرض ورقة العمل هذه تفاصيل التدابير المحددة والشاملة التي تُطبِّقها فنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) لمواجهة التداعيات الاقتصادية الخطيرة على قطاع الطيران بسبب تأثير جائحة فيروس كورونا، وذلك استنادا إلى الإرشادات المُتعلِّقة بالتدابير الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو). وقد وفَّرت هذه التدابير الإطار المثالي للاستئناف التدريجي للعمليات الوطنية والدولية في البلاد، الأمر الذي أسهم في انتعاش الطلب الذي كان يعاني من كساد شديد.

الإجراء : الجمعية العمومية مدعوَّة إلى أن:

أ) تأخذ علما بالمعلومات الواردة في ورقة العمل هذه؛

ب) تعتمد وتوفِّر تدابير اقتصادية تُعزِّز النمو العادل غير التمييزي لصناعة الطيران العالمية، في إطار فرقة عمل مجلس الإيكاو لإنعاش قطاع الطيران (CART)، مما يُمكِّن الدول، في ظل ظروف متساوية، من مواجهة حالات الطوارئ في المستقبل التي قد تؤثر تأثير سلبيا في الجدوى الاقتصادية لصناعة الطيران.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي المتمثل في *التنمية الاقتصادية للنقل الجوي*
الآثار المالية:	لا توجد
المراجع:	*إرشادات الإيكاو بشأن التدابير الاقتصادية والمالية*، انظر الرابط: https://www.icao.int/sustainability/Pages/Economic-and-financial-measures.aspx تقرير فرقة عمل مجلس الإيكاو لإنعاش قطاع الطيران (CART) الوثيقة Doc 9562، *دليل اقتصاديات المطارات* الوثيقة Doc 9161، *دليل اقتصاديات خدمات الملاحة الجوية*

[1] قدَّمت فنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) النسخة باللغة الإسبانية.

١ – المقدمة

١–١ استنادا إلى *إرشادات الإيكاو بشأن التدابير الاقتصادية والمالية*، ومن أجل المساهمة في استدامة قطاع الطيران وانتعاشه اقتصاديا كرد فعل من أجل التصدِّي لتأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد–١٩)، فقد وضعت الدولة الفنزويلية خططا مختلفة للحفاظ على تدفقات حركة النقل، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق اتخاذ تدابير محددة وشاملة، وضمان توفير مستويات مقبولة من سلامة الطيران المدني وحمايته، وبالتالي توفير التطوير الفعَّال لعمليات الطيران بشكل آمن ومُنظَّم، وضمان المنافسة العادلة ومنع تشوهات السوق.

١–٢ *وينص دليل اقتصاديات خدمات الملاحة الجوية* (الوثيقة Doc 9161) على أنه ينبغي للدول أن تمارس اليقظة الاقتصادية لضمان تقديم الخدمات على النحو الأمثل، مع حماية مصالح الركاب وضمان الشفافية وعدم التمييز فيما يتعلَّق بتحديد التعريفات.

١–٣ ولهذا السبب، فقد وضعت منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) إرشادات للدول الموقِّعة، تنظم وضع سياسات عامة لتسهيل الاستدامة الاقتصادية والمالية لشركات الطيران، وتركِّز على التعافي بعد جائحة فيروس كورونا.

٢ – التدابير الاقتصادية والمالية

٢–١ لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز القدرة على الوصل، قدمت الدولة الفنزويلية مجموعة من الحوافز، التي يمكن اعتبارها عنصرا من عناصر المساعدة المالية التي تقدمها الدولة في إطار أنواع التدابير الاقتصادية المبيَّنة في *إرشادات الإيكاو بشأن التدابير الاقتصادية والمالية*، وهي:

أ) تعليق تحصيل الضرائب البلدية والحكومية لمدة تسعين يوما في جميع أنحاء البلاد؛

ب) تحديث رسوم الطيران للتحليق الجوي في سياق تقديم خدمات الملاحة الجوية، مما يقلل من تكلفة الرسوم المستحقة على مُشغِّلي الطائرات المحليين والأجانب؛

ج) تنفيذ تدابير خاصة من خلال إبرام اتفاقات لإلغاء الديون التي تتكبدها شركات الطيران الدولية فيما يتعلِّق بالمساعدات الراديوية والتحليق؛

د) تخفيض تعريفات الهبوط والإقلاع الفوريان لعمليات الطيران المحلية والدولية؛

هـ) تخفيض نظام التعريفات والحوافز للأعمال المستندية والخدمات التي يقدمها مديرو المطارات في البلاد.

٢–٢ وقد أوجدت مثل هذه التدابير بيئة مثالية للاستئناف التدريجي للعمليات الوطنية والدولية في البلاد، مما أسهم في انتعاش الطلب الذي كان يعاني من ركود شديد. ويتجلى هذا الوضع في الانتعاش الذي لوحظ بنسبة ٨١% في حركة المسافرين المحليين خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام.

٢–٣ ونتيجة لذلك، فقد زاد عدد العمليات الوطنية بنسبة ٩٨% مع حدوث طفرة خاصة في الطرق السياحية، بما تجاوز طفرة عام ٢٠١٩، مما أعطى دفعة اقتصادية للقطاع ولجميع الأطراف المعنية.

٢–٤ ومن الواضح أن هذا النمو يرجع إلى استخدام السياسات المناسبة لمعالجة الصعوبات الناجمة عن التدابير القسرية أحادية الجانب المتخذة ضد الدولة الفنزويلية منذ عام ٢٠١٩ فصاعدا، والتي أسفرت عن انخفاض العمليات المحلية والدولية، مما قيَّد القدرة على الوصل في مجال النقل الجوي في البلاد.

٢-٥ وبالإضافة إلى ما سبق، فقد عانى قطاع الطيران في عام ٢٠٢٠ من ركود عالمي بسبب جائحة فيروس كورونا مما أسفر عن أزمة غير مسبوقة في تاريخ الطيران، وأوضاع أمكن التعامل معها بنجاح، كما يتضح من النمو المستقر للعمليات، وتجديد ثقة المسافرين، مع تنفيذ بروتوكولات صارمة للأمن البيولوجي.

٢-٦ وعلى الرغم من التوقُّعات غير المواتية عالميا لانتعاش القطاع بعد الجائحة، فإن التدابير التي اتخذتها الدولة الفنزويلية قد مكَّنت شركات الطيران المحلية من معالجة انكماش إيراداتها نتيجة لجائحة فيروس كورونا، مما مكَّنها من إدارة تكاليفها في الأجلين القصير والمتوسط، وبالتالي تطوير قدرتها على التعامل مع الحالات المحتملة في المستقبل التي قد تؤثر في قدرتها الاقتصادية مُعرِّضة عملياتها للخطر.

٢-٧ وقد أسهمت السياسة المتَّبعة لمنح حوافز حقيقية، دون تمييز، من أجل شركات الطيران المحلية والأجنبية، في الانتعاش المستدام والحفاظ على القدرة الأساسية على الوصل، كما يؤدي العمل الجاري تنسيقه دعما لقطاع الصناعة إلى انتعاش قطاع الطيران الوطني تدريجيا.

٣- الخلاصة والاستنتاج

٣-١ من المناسب أن تعتمد الدول الأعضاء، في سياق الإجراءات المتخذة لإنعاش قطاع الطيران، تدابير اقتصادية تدعم نمو صناعة الطيران العالمية بشكل عادل وغير تمييزي، مما يُمكِّن الدول، في ظل ظروف متساوية، من مواجهة حالات الطوارئ في المستقبل التي قد تؤثر تأثير سلبيا في الجدوى الاقتصادية لصناعة الطيران.

— انتهى —